

أكد أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، في بيان صادر اليوم، أن الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس مرسي، قد جاء في الوقت المناسب لينقذ سفينة الوطن من الغرق.

وأكد البيان، الذي أصدره 15 أستاذاً في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، على حق السيد رئيس الجمهورية في إصدار الإعلانات الدستورية خلال هذه المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، وهي مرحلة مؤقتة، يقتضي

عبورها اتخاذ بعض الإجراءات الاستثنائية من أجل الحفاظ على مصر وثورتها من أعدائها في الداخل والخارج، ولتأمين البلاد من خطر الانزلاق إلى الفوضى.

وأضاف البيان أن الإعلان الدستوري الجديد قد جاء في الوقت المناسب لينقذ سفينة الوطن من الغرق بعد أن لاحت في الأفق المخاطر المحدقة بالثورة المصرية، ومحاولات إجهاضها المتكررة، ووضع العقوبات والعراقيل في طريقها للحيلولة بينها وبين بلوغ أهدافها.

وأكد البيان أنه من غير المقبول أن تظل الثورة المصرية، بعد مرور عامين على انطلاقها، تراوح مكانها، ولا تستطيع أن تخطو خطواتها الأولى نحو التحول الديمقراطي، التزاماً منها بآليات وأدوات وقوانين النظام السابق.

ولفت أساتذة القانون في بيانهم، إلى أن انتصار الثورة المصرية، والتمكين لها، ينبغي أن يعلو على كل اعتبار، لأن هذه هي إرادة الشعب المصري، حتى ولو اقتضى ذلك التضييق على بعض الحقوق والحريات أو المساس ببعض مؤسسات الدولة. ذلك أن الضرورات تبيح المحظورات، ودفع الضرر الأشد مقدم على دفع الضرر الأخف.

وأضاف البيان: إن الثورة المصرية بهذا الإعلان الدستوري، يمكنها أن تقفز خطوات كبيرة إلى الأمام نحو تحقيق أهدافها وفي مقدمتها التحول الديمقراطي وبناء مصر الجديدة.

الموقعون علي البيان:

- أ.د ثروت بدوي، أستاذ القانون العام.
- أ.د محمود عاطف البنا، أستاذ القانون العام وأمين عام الجمعية التأسيسية للدستور.
- أ.د يوسف محمد محمود قاسم، أستاذ الشريعة الإسلامية.
- أ.د حسين حامد حسان، أستاذ الشريعة الإسلامية، وعضو الجمعية التأسيسية للدستور.
- أ.د أنور يوسف دبور، أستاذ الشريعة الإسلامية.
- أ.د محمود بلال مهران، أستاذ الشريعة الإسلامية، ومدير مركز الدراسات القانونية والشرعية.
- أ.د عنایت عبد الحميد ثابت، أستاذ القانون الدولي الخاص، ووكيل الكلية الأسبق.
- أ.د عبد العزيز فتحي عبد العزيز سمك، أستاذ ورئيس قسم الشريعة الإسلامية.
- أ.د أسامة أحمد شوقي المليجي، أستاذ ورئيس قسم المرافعات.
- أ.د ياسر أحمد كامل الصيرفي، أستاذ ورئيس قسم القانون المدني ومدير مركز دراسات حقوق الإنسان.

- أ.د محمد نجيب عوضين، أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل الكلية السابق والأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية السابق.
- أ.د أيمن سعد سليم، أستاذ القانون المدني ومدير مركز المعلومات والاستشارات القانونية.
- د. محمد عبد الهادي عبد الستار، المدرس بقسم الشريعة الإسلامية
- د. أنور حلمي عبد الهادي، المدرس بقسم فلسفة القانون وتاريخه
- د. طارق جمعة السيد راشد، المدرس بقسم القانون المدني

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 27/11/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com